MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
AND INTERNATIONAL COOPERATION
LIBYAN MISSION
TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

وزارة الخارجية والتعاون الدولي
بعثة ليبيا
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة السفير إبراهيم عمر الدباشي
المندوب الدائم

أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى
المعني بالتنمية المستدامة

نيويورك في 18 - 20 يوليو 2016

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

• Tel: 212-752-5775 • Fax: 212-593-4787 • Email: info@libyanmission-un.org

كلمة السفير ابراهيم عمر الدباشي
المندوب الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة
أمام
المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
نيويورك في 18 - 20 يوليو 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يسعدني أن أراكم تترأسون هذا الاجتماع، وأهنئكم على قيادتكم الحكيمة لأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحالية. وأود أن أعبر عن تأييد وفد بلادي لما جاء في بيان مندوب تايلاند باسم مجموعة الـ77 والصين، ولما جاء في بيان مندوب تونس باسم المجموعة الأفريقية.

السيد الرئيس،

لقد تمّ استحداث هذا المنتدى كإطار مؤسسي معزز لجهود التنمية المستدامة، ويكتسب انعقاده هذا العام أهمية كبيرة لتزامنه مع الشروع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعلينا أن نستفيد من إجتماعات المنتدى لتحويل الكلمات إلى أفعال، والأهداف إلى واقع ملموس، والإلتزامات إلى إجراءات تستجيب على نحو منسق وفعّال للتحديات الراهنة والمقبلة. كما ينبغي العمل بجد لسد الثغرات في تنفيذ التنمية المستدامة، من خلال دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وتنسيق التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وأجهزة الأمم المتحدة، وتفادي الإزدواجية في العمل سواء في المجال التنموي أو الإغاثي. وينبغي أن يظل الحق في التنمية، ومبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة، الأساس الذي تقوم عليه جهود التنمية العالمية الحالية والمستقبلية.

السيد الرئيس،

هناك توافق على أن القضاء على الفقر أكبر تحدٍ يواجه المجتمع الدولي في تحقيق التنمية المستدامة. والفقر ظاهرة متعددة الجوانب يجب عدم النظر إليها من خلال الدخل المنخفض فقط، بل يجب التركيز على توفير الحاجات والخدمات الضرورية، ومواصلة الجهود الوطنية والدولية التي تهدف إلى معالجة أزمة البطالة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية للجميع، حتى تتمكن كل المجتمعات من القضاء على الفقر، وتحقيق تنمية مكانية متوازنة.

إن الشراكة الدولية تشكل عاملا أساسيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وفي هذا الصدد، نؤكد على الدور الحاسم للمجتمع الدولي في توفير موارد مالية جديدة وإضافية وكافية، ويمكن التشجيع لمساعدة البلدان الفقيرة في تنفيذ خططها. كما أن تسهيل نقل التقنية، إلى بناء القدرات للبلدان النامية بالمساعدة في التحول إلى مسار تنمية أكثر استدامة. وتبقى المساعدة الإنمائية الرسمية مصدر مصادر التمويل العام للبلدان النامية، ولا سيما الدول التي تفتقر إلى مصادر أخرى للدخل على الدول المتقدمة الإيفاء بالتزاماتها بشأن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية أديس أبابا، لمساعدة هذه الدول على رفع قدراتها، وتمكينها من إستخدام

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
AND INTERNATIONAL COOPERATION
LIBYAN MISSION
TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

وزارة الخارجية والتعاون الدولي
بعثة ليبيا
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة السفير إبراهيم عمر الدباشي
المندوب الدائم

أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى
المعني بالتنمية المستدامة

نيويورك في 18 - 20 يوليو 2016

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

• Tel: 212-752-5775 • Fax: 212-593-4787 • Email: info@libyanmission-un.org

كلمة السفير ابراهيم عمر الدباشي
المندوب الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة
أمام
المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
نيويورك في 18 - 20 يوليو 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يسعدني أن أراكم تترأسون هذا الاجتماع، وأهنئكم على قيادتكم الحكيمة لأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحالية. وأود أن أعبر عن تأييد وفد بلادي لما جاء في بيان مندوب تايلاند باسم مجموعة الـ77 والصين، ولما جاء في بيان مندوب تونس باسم المجموعة الأفريقية.

السيد الرئيس،

لقد تمّ استحداث هذا المنتدى كإطار مؤسسي معزز لجهود التنمية المستدامة، ويكتسب انعقاده هذا العام أهمية كبيرة لتزامنه مع الشروع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعلينا أن نستفيد من إجتماعات المنتدى لتحويل الكلمات إلى أفعال، والأهداف إلى واقع ملموس، والإلتزامات إلى إجراءات تستجيب على نحو منسق وفعّال للتحديات الراهنة والمقبلة. كما ينبغي العمل بجد لسد الثغرات في تنفيذ التنمية المستدامة، من خلال دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وتنسيق التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وأجهزة الأمم المتحدة، وتفادي الإزدواجية في العمل سواء في المجال التنموي أو الإغاثي. وينبغي أن يظل الحق في التنمية، ومبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة، الأساس الذي تقوم عليه جهود التنمية العالمية الحالية والمستقبلية.

السيد الرئيس،

هناك توافق على أن القضاء على الفقر أكبر تحدٍ يواجه المجتمع الدولي في تحقيق التنمية المستدامة. والفقر ظاهرة متعددة الجوانب يجب عدم النظر إليها من خلال الدخل المنخفض فقط، بل يجب التركيز على توفير الحاجات والخدمات الضرورية، ومواصلة الجهود الوطنية والدولية التي تهدف إلى معالجة أزمة البطالة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية للجميع، حتى تتمكن كل المجتمعات من القضاء على الفقر، وتحقيق تنمية مكانية متوازنة.

إن الشراكة الدولية تشكل عاملا أساسيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وفي هذا الصدد، نؤكد على الدور الحاسم للمجتمع الدولي في توفير موارد مالية جديدة وإضافية وكافية، ويمكن التنبؤ بها لمساعدة البلدان الفقيرة في تنفيذ خططها. كما أن تسهيل نقل التقنية، وبناء القدرات للبلدان النامية كفيل بالمساعدة في التحول إلى مسار تنمية أكثر استدامة. وتبقى المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً هاماً من مصادر التمويل العام للبلدان النامية، ولا سيما الدول التي تفتقر إلى مصادر أخرى للدخل، لذا فإنه يتوجب على الدول المتقدمة الإيفاء بالتزاماتها بشأن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وفقا لما جاء في خطة عمل أديس أبابا، لمساعدة هذه الدول على رفع قدراتها، وتمكينها من إستخدام التكنولوجيا في مواجهة تحديات

التنمية. إن النجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يعتمد على التقدم المحرز فيما يتعلق بوسائل التنفيذ والتمويل واستخدام التقنية.

السيد الرئيس،

يساهم هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة، والملاذات الآمنة في بعض الدول الصغيرة، في إبطاء وتيرة التنمية في بلدان عديدة، وللأسف فإن التشريعات المحلية في بعض الدول جعلتها ملاذا آمنا لتهريب الأموال، وغسيلها في شركات وهمية، وإخفائها في حسابات سرية. وقد حان الوقت لأن تتعاون جميع الدول في تنفيذ إتفاقية مكافحة الفساد، وإيجاد آليات لإعادة الأموال إلى بلدانها بطريقة أسهل وأسرع. وفي هذا الشأن فإن ليبيا تتطلع إلى مساعدة جميع الدول، والآليات متعددة الأطراف ذات الصِلة، في استرداد الأموال الليبية المهربة والمنهوبة الموجودة خارج ليبيا، وحماية أصول المؤسسة الليبية للإستثمار وفروعها في مختلف الدول.

السيد الرئيس،

تمرّ ليبيا بمرحلة إنتقال من الحكم الشمولي الى الديمقراطية، وهي مرحلة بالغة الصعوبة، أدت إلى فوضى أمنية ومؤسساتية نتج عنها تدهور إقتصادي عطّل كل البرامج التنموية، وإستحال معه وضع خطة وطنية لتحقيق أهداف التنمية 2030. وحيث أننا جميعا ندرك الإرتباط الوثيق بين التنمية والأمن والإستقرار، وأهمية التضامن والمساعدة في الظروف الصعبة، فإن ليبيا تتطلع إلى دعم حقيقي وفعّال من المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، في تعزيز القدرات وبناء المؤسسات، الذي سيكون على رأس أولويات حكومة الوفاق الوطني، التي يأمل الليبيون في أن تشكل وتنال ثقة مجلس النواب في أقرب وقت ممكن، لكي تقود العمل على وضع رؤية شاملة وخطة وطنية طويلة المدى تتسق مع أهداف التنمية المستدامة، وفقا للأولويات الوطنية.

وفي هذه المرحلة يُنتَظرُ من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تقدم المساعدة لليبيا في المجالات الآتية:-

1- المساعدة في بناء المؤسسات وآليات الحكم الرشيد، وتعزيز القدرات.
2- تقديم الدعم لوضع خطة تنمية وطنية وموائمتها مع أهداف التنمية المستدامة 2030، وتحديد الغايات والمؤشرات الخاصة بقياس الإنجاز، والمساعدة في جمع البيانات وتحليلها وتوظيفها في عملية التنفيذ.
3- المساعدة في تنويع مصادر الدخل، وتقليل الإعتماد على النفط.
4 - المساعدة في تجاوز الأزمة الإنسانية، وعودة اللاجئين والنازحين الى بيوتهم.

شكرا السيد الرئيس